

## «برلمان الطلاب» في «اليسوعية» يناقش قوانين الجنسية والإثراء غير المشروع والنفط



### هيام طوق

التأم برلمان الطلاب في معهد العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف (اليسوعية) في جلسته الافتتاحية، بمشاركة ١٠٠ طالب وتلميذ من المدارس الرسمية والخاصة من مختلف المناطق، فكان النصاب مكملاً لمناقشة قضايا وطنية مطروحة بقوة في النقاش العام، وعلى مستوى السياسة المحلية، ومنها: الدستور اللبناني: البند المتعلق بألية انتخاب رئيس الجمهورية، قانون الموارد البترولية، قانون الجنسية، وقانون الإثراء غير المشروع حيث استمع «النواب الافتراضيون» الى شرح من قبيل الاختصاصيين حول المواضيع المطروحة، وما كان لافتاً التفاعل بين الطلاب والمتحدثين، ومستوى الأسئلة التي طرحوها إذ أظهرت معرفة عميقة واطلاعا واسعا على القضايا قيد المناقشة، وبدوا متحمسين لاقتراح قوانين جديدة وتعديل بعض القوانين التي اعتبروها «بالية» والتي أقرت من سنوات طويلة ولم تعدل لما ينسجم مع تطور الحياة ومطالباتها، فجاءت مداخلاتهم تجسيدا لأراء المجتمع اللبناني في مختلف انتماءاته الطائفية والسياسية والمناطقية.

● الطلاب في الجلسة الافتتاحية

المعهد أن يخلق مواطنا واعيا يتقبل آراء الغير، يناقش، ويحاور بطريقة لم تعهدها الساحة السياسية اللبنانية»، توجهت منسقة البرلمان جنى جبور الى الطلاب بالقول: « أنتم اليوم في قلب الحدث، اللاعب الأبرز في اللعبة السياسية. أنتم من سيشرع ويقترح ويسن القوانين، وأنتم من سيقترع. أنتم أصحاب القرار والكلمة الفصل، وأنتم من تقع عليهم مسؤولية تحسين أوضاع البلد عبر العمل التشريعي». وتحدث عبود مدليج عن « قانون الإثراء غير المشروع: بين الواقع الحالي والحاجة الى التطوير»، مشددا على « أهمية الحصول على المعلومات من أجل المحاسبة، ومنع استغلال السلطة».

وتناول وسام لحام « الدستور اللبناني وكيفية تعديله»، معتبرا ان «الدستور قانون القوانين، وتعديله يتطلب اجراءات محددة وأكثر تعقيدا من تعديل القوانين الاخرى».

( علي محمد )

وتطرقت كريمة شيو الى قانون الجنسية « الذي هو قانون قديم، منذ ١٩٢٥، ولا بد من تعديله لأنه لا يزال ساري المفعول »، متحدثة عن « حملة جنسيتي حق لي ولاسرتي»، والتي تطالب بعدم التمييز بين المواطنين والمواطنات».

وتحدث وليد نصر عضو الهيئة الناظمة « عن قطاع النفط والغاز في لبنان: وقائع وأفاق»، معتبرا ان « التنقيب عن النفط يمر بمراحل عدة، ويتطلب كلفة كبيرة الا ان المخزون النفطي لدينا كبير، ويمكن الاستفادة منه على مدى ٢٠ أو ٣٠ سنة».

واعتبر الوزير السابق زياد بارود ان « الحياة البرلمانية لا تسير بشكل جيد اذا لم يكن هناك محاسبة»، لافتا الى ان « تكوين السلطة يمر عبر قانون الانتخابات»، مشيرا الى «الانقسام في البلد بين النظام النسيبي والنظام الاكثري، مما يخلق جوا اثنا تسير باتجاه النظام المختلط»، مشددا على « ضرورة اجراء الانتخابات قبل ٢٠ حزيران المقبل، ولا تمديد ثالثا للمجلس الحالي، لكن ربما تجري الانتخابات على اساس قانون الستين أو نذهب الى قانون جديد في حال تم تشكيل الحكومة».

ورأى ان «بتزول لبنان هو شبابيه» معتبرا انه « يجب ان يكون هناك قانون يسمح بالزواج المدني الاختياري»، لافتا الى ان « الوصول الى المعلومات يكافح الفساد».

اشارة الى ان « جديد برلمان الطلاب هذا العام، تطبيق هاتفي يهدف الى استمرارية العمل البرلماني خارج اطار الجلسات المقررة، ويربط الطلاب المشاركين بعضهم ببعض، ويخلق مساحة نقاش وتفعيل للعمل البرلماني كما اوضحت جبور لـ «المستقبل»، مشيرة الى ان «الطلاب المشاركون من ٣٠ مدرسة، وسيتمسبون الى ٤ لجان بحيث يكون رئيس اللجنة طالب ينتخبه زملاؤه، ويناقشون في المواضيع المطروحة على مدى أشهر، وتنتهي مهام البرلمان الحالي في آذار ٢٠١٧، في جلسة ختامية، تعقد في مجلس النواب - ساحة النجمة، ويتم فيها الاقتراع على القوانين الجديدة وتلك التي عدلها «الطلاب البرلمانيون».

العمق في النقاش، والاندفاع الذي أظهره الطلاب تجاه القضايا المطروحة، كان بمستوى أفضل بكثير عما كان عليه منذ ١٢ عاما حين بدأ تنظيم هذا النشاط بحسب ما أكدت مديرة المعهد كارول شرباتي لـ «المستقبل» « إذ ان هذه النتيجة تظهر أننا نجحنا في هدفنا بتعريف الطلاب على الحياة السياسية والإحاطة بكل المواضيع التي هي على تماس مباشر مع حياتهم اليومية، وذلك قبل سن الـ ٢١»، لافتة الى « أننا نحاول خلق مساحة تلاقى للشباب اللبناني، بعيدا عن الانتماءات الطائفية والسياسية، متخطين كل العوائق التي من شأنها أن تفرقنا، فجاء البرلمان ليشكل منبرا، يعبر من خلاله الشباب عن آرائهم حول مواضيع مفصلة في الحياة اليومية، ويشكل فسحة للحلم بمستقبل واعد ووطن مشرق».

بعد ترحيب من ديميا أبو عبود التي اعتبرت انه « من خلال هذا النشاط، يحاول